AMNESTY INTERNATIONAL
PRESS RELEASE

AI Index: PRE01/099/2012
23 February 2012

مصر: الإفراج عن ناشط يكشف ظلم المحاكم العسكرية للمدنيين

قالت منظمة العفو الدولية إن إطلاق سراح ناشط مصري بعد عام قضاه في السجن يمثّل تذكيراً صارخاً بأن المحاكم العسكرية لا يمكن أن تحقق العدالة للمدنيين.
وأطلق سراح عمرو البحيري يوم الاثنين الماضي بعد أن خففت محكمة عسكرية الحكم الأصلي الصادر بحقه من خمس سنوات إلى ستة أشهر وغرامة وذلك أثناء إعادة لمحاكمته في 15 فبراير/شباط الماضي.

وقالت حسيبة حاج صحراوي نائبة مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية:" لا يقتصر الأمر على أن عمرو البحيري حوكم على نحو غير عادل كمدني أمام محكمة عسكرية بل إنه أيضاً حُرم من حريته لنحو عام من الزمن نتيجة لحكم صدر بدون إيلاء قدر كبير للمبدأ الأساسي لتحقيق العدالة."

إن عمرو ليس وحده. فهناك آلاف من المصريين الذين حكمت عليهم محاكم عسكرية على الرغم من" أنهم مدنيون. وكثيرون منهم إما ينتظرون إعادة محاكماتهم بعد تقدمهم بالطعن في الأحكام الصادرة بحق كل منهم، أو أنهم فقراء إلى حد لا يسمح لهم بأن يدفعوا تكاليف دعوات الطعن، أو أنهم ببساطة لا يعلمون بحقهم في الطعن."

وأضافت حسيبة:" لقد بُرئ عمرو من تهمة الاعتداء ضابط جيش، وهذا يعني أنه أمضى كل هذا الوقت في السجن لمجرد أنه خرق حظر التجوال."
وخلال إعادة محاكمة عمرو البحيري حكم عليه بالسجن ستة أشهر بتهم تتعلق بخرق حظر التجوال وبدفع غرامة قدرها 50 جنيهاً مصرياً (8 دولارات أمريكية).

وفي مارس/آذار الماضي أدانته محكمة عسكرية بخرق حظر التجول والاعتداء على ضابط جيش. وألقي القبض عليه في 26 فبراير/شباط الماضي وذلك لدى تفريق الشرطة العسكرية والجيش متظاهرين خرجوا ضد الحكومة في القاهرة. وقد صورته السلطات على التلفزيون الحكومي وفي الصحف حينها كبلطجي.

وخلال محاكمة عمرو البحيري الأولى حُرم من تمثيله من قبل محام من اختياره، واستمرت جلسة الاستماع بضع دقائق فقط.
ونتيجة للحكم الصادر بحقه فقد عمله كسائق في شركة بضائع في طنطا.
وقد تحدث أخو عمرو مع منظمة العفو الدولية عن محنة أخيه حيث قال:
لقد أصيب بإنهاك نفسي شديد بسبب ما مرّ به. لقد فقد وظيفته ودُمرت حياته لمجرد أنه خرج للدفاع " عن بلده."

وخلال اعتقال واحتجاز عمرو، تعرّض للضرب والشتم والإذلال والحبس في سجن "الوادي الجديد" جنوبي غرب البلاد، على بعد 700 كلم من منزل أسرته في مدينة دلتا النيل في طنطا؛ قبل أن يجلب في نهاية المطاف إلى سجن "وادي النطرون"، حيث احتجز مع معتقلين آخرين مدانين بجرائم تتعلق بالمخدرات والسرقة.
وقال أخو عمرو لمنظمة العفو الدولية في وقت سابق إن حراس سجنه كانوا ينعتون أخاه وبقية المحتجين المحتجزين معه بـ"بلطجية الثورة".

وفي سبتمبر/أيلول 2011 قالت السلطات العسكرية إنه منذ يناير/كانون الثاني تمت مقاضاة 12000 شخص

من قبل الجيش أو مثلوا أمام القضاء العسكري. وبينما أطلق سراح البعض منذ ذلك الحين، إلا أن الآلاف لا يزالون معتقلين بعد محاكماتهم الظالمة. وفي يناير/كانون الثاني 2012 أعلن "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" أنه سيعفو عن 1959 شخصاً مدانين من قبل محاكم عسكرية.

وفي نهاية يناير/كانون الثاني قدم أعضاء في "مجلس الشعب"، أي "مجلس النواب المصري"، مشروع قانون من شأنه أن يمنع محاكمة مدنيين أمام المحاكم العسكرية.

إن منظمة العفو الدولية تدين مثل تلك المحاكمات للمدنيين وتعتبرها ظالمة في الأساس وانتهاكاً لعدد من الضمانات بتطبيق المبادئ الأساسية لتحقيق العدالة.